المسؤولية الاجتماعية والحوكمة المالية للبنوك الاسلامية ودورهما في تحقيق التنمية الاجتماعية

-البنك الاسلامي الأردني نموذجا -

Social responsibility and financial governance of Islamic banks and their role in social development

- Islamic Bank of Jordan model-

بلهاشمي جهيزة[1]، سعدي مراد[2]، بغدادي خديجة[3]

Belhachemi djahiza[1], saadi mourad[2], Baghdadi khadidja[3]

[1] جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر)، djahiza.belhachemi@univ-mascara.dz

[2]جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر)، mourad.saadi@univ-mascara.dz

[3]جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)، baghdadikhadidja48@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/01/18 تاريخ القبول: 2021/02/20 تاريخ النشر: 2021/03/30

ملخص:

أصبح ضمان تنافسية البنوك الاسلامية من أولويات السياسات المالية والاقتصادية للقطاع المالي، وأمام التحديات التي يواجهها قطاع البنوك الاسلامية في الجزائر، فإن الأخذ بمبادئ الحوكمة المالية والالتزام بأبعاد المسؤولية الاجتماعية في آن واحد وفي نفس الوقت في إدارة وزيادة نمو وتنافسية البنوك الاسلامية أصبح أمرا ملحا، خصوصا بعد انتقال توجهات المستثمرين من التمويل التقليدي نحو التمويل الاسلامي الذي يعتبر أقل تكلفة مقارنة بالتمويل التقليدي.

وعليه تهدف هذه الدراسة الى تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية ومؤشرات نظام الحوكمة المالية في البنك الأردني الاسلامي ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية، ومن بين النتائج المتوصل اليها أن البنك الأردني الاسلامي ساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال التطبيق الجيد لمعايير الحوكمة المالية والتزامه بمبادئ المسؤولية الاجتماعية بصفة فردا اجتماعيا.

كلمات مفتاحية: الحوكمة المالية، المسؤولية الاجتماعية، البنوك الاسلامية، التنمية المستدامة، المساواة.

تصنيفات JEL : G34، G3، Q01

Abstract:

Ensuring the competitiveness of Islamic banks has become a priority for the financial sector's financial and economic policies, and in the face of the challenges faced by the Islamic banking sector in Algeria, the introduction of the principles of financial governance and commitment to the dimensions of social responsibility at the same time in managing and increasing the growth and competitiveness of Islamic banks has become urgent, especially after the shift of investors from traditional financing towards Islamic finance, which is considered less expensive than traditional finance.

Accordingly, this study aims to identify the dimensions of social responsibility and the indicators of the financial governance system of the Islamic Bank of Jordan and its role in achieving social development, and among the findings that the Islamic Bank of Jordan contributed to the achievement of social development through the good application of the standards of financial governance and its commitment to the principles of social responsibility as a social individual.

Keywords: financial governance; social responsibility; Islamic banks; sustainable development; equality.

JEL Classification Codes: G34, G3, Q01

المؤلف المرسل: بلهاشمي جهيزة، **الإيميل**: djahiza.belhachemi@univ-mascara.dz

1. مقدمة:

ازداد الاهتمام في الآونة الأخيرة بدور كل من الحوكمة المالية والمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية الاجتماعية خصوصا بعد التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم في ظل انتشار وباء كوفيد 19 وما تركه من آثار اقتصادية ومالية على كبرى الدول، الى جانب تحول النظام الاقتصادي العالمي من نظام قائم على المعاملات التجارية الى نظام قائم على المعاملات المالية، وانتقال توجهات المستثمرين من الاعتماد على التمويل التقليدي لتمويل مؤسساتهم واستماراهم الى التمويل الاسلامي الأقل تكلفة من التمويل التقليدي، الى جانب كونه لا يشترط ضمانات مقابل الحصول عليه.

حيث أصبحت في البنوك الاسلامية تتمتع بأهمية اقتصادية محورية من خلال مساهمتها في عنلية التمويل سواءا للمؤسسات أو الحكومة وحتى الاستثمارات، وعلى الرغم من الدور المحوري الذي تلعبه هذه البنوك في السنوات الأخيرة خاصة في الدول التي ينشط فيها هذه القطاع بكثرة، إلا أن استدامتها ونموها وتنافسيتها مرتبطة بمسؤوليتها اجتماعيا باعتبارها كيان اجتماعي يهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الاجتماعية بصفة خاصة، اضافة الى التسيير الجيد لمختلف مواردها المالية لضمان استمراريتها من خلال تطبيق نظام الحوكمة المالية على مستوى هياكلها.

تختلف المسؤولية الاجتماعية والحوكمة المالية للبنوك الاسلامية بصورة عامة عن المسؤولية الاجتماعية والحوكمة المالية للبنوك التقليدية، وذلك من خلال خصوصية عمل هذا النوع من البنوك، وبالتالي من الضروري تبني معايير حوكمة مالية فعالة بما يتلاءم وخصوصية عملها مع وضع برنامج فعال للمسؤولية الاجتماعية التي تأخذ في عين الاعتبار المحيط الذي تتواجد فيه هذه البنوك وبالتالي تحقيق التنمية الاجتماعية.

انطلاقا مما سبق يمكننا صياغة التساؤل التالي لهذه الورقة البحثية على النحو التالي:

كيف يمكن أن تساهم كل من معايير الحوكمة المالية وأبعاد المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية الاجتماعية في البنك الاسلامي الأردني؟.

فرضية البحث: انطلاقا من التساؤل المطروح وللإجابة عليه قمنا بصياغة الفرضية التالية :

يساهم كل من نظام الحوكمة المالية وأبعاد المسؤولية الاجتماعية في المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية وزيادة موارد البنك الأردني الاسلامي.

لإثبات صحة هذه الفرضية، سوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يعتمد المنهج على التحليل النظري لأبعاد ومتغيرات المشكلة البحثية وذلك من خلال التأصيل النظري لهذه المتغيرات.

-أما المنهج التحليلي فسوف نعتمد على تحليل تجربة البنك الاسلامي الأردني من حيث الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية ومظاهر تطبيقات نظام الحوكمة المالية على مستوى هياكله.

أهداف البحث:هدفنا من هذه الدراسة هو معرفة التأثير الذي تتركه كل من مؤشرات الحوكمة المالية وأبعاد المسؤولية الاجتماعية في البنك الاسلامي الأردني على التنمية الاجتماعية، ونظرا لاختلاف الآراء و الأبحاث حول تأثير هتين المصطلحين على التنمية، كما نسعى الى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل في:

-شرح بعض المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة.

-إبراز العلاقة القائمة بين نظام الحوكمة المالية والمسؤولية الاجتماعية.

-إبراز مساهمة البنك الاسلامي الأردني في تحقيق التنمية الاجتماعية.

-معرفة واقع نظام الحوكمة المالية في البنك الاسلامي الأردني.

-التعرف على مختلف مظاهر تطبيق المسؤولية الاجتماعية في البنك الأردني الاسلامي.

المحور الأول: التأصيل النظري لمصطلح الحوكمة المالية والمسؤولية الاجتماعية.

1-الحوكمة المالية: تعتبر الموارد المالية للمؤسسات بصفة عامة وللبنوك بصفة خاصة من بين الموارد والهياكل الأساسية لتمويل الدورة الاقتصادية، فقد ظهر إشكال تمويل البنوك والمؤسسات وتوفير مختلف الموارد المالية مع بداية ظهور تأسيس هذه المؤسسات والبنوك، والتي اتخذت العديد من الأشكال، فهذه الأخيرة حلت محل مختلف العمليات التي تقوم بها البنوك التقليدية من تمويل، استثمار، مسؤولية اجتماعية اتجاه المجتمع والبيئة، ومع بداية تطور التعامل بواسطة النقود من خلال استعمالها كوسيلة للاستثمار ،الادخار أصبحت تستعمل في المعاملات التي تتم عبر الأنظمة المالية من خلال مختلف المؤسسات المالية كالبنوك الاسلامية، فتطور اطار التعامل بها، غير أن هذه الموارد المالية يجب أن تدار من قبل نظام فعال يؤدي الى خلق القيمة وزيادة في قيمة الرأس المال المستثمر ألا وهي نظام الحوكمة المالية من خلال حوكمة الموارد المالية للبنوك أو المؤسسات.

حيث وردت العديد من التعاريف التي تحدد مضمون الحوكمة المالية ، فقد عرفها بنك التسويات الدولية على أنها "الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الادارة والإدارة العليا،والتي تحدد كيفية وضع

أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة بما يحقق حماية مصالح المودعين " (الرزاق، 2009، صفحة 80)

البنك الدولي الحكامة الذي يعرفها على أنها:"الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية" (Bank, 1992, p. 01)

فالحوكمة المالية عبارة عن مختلف المعايير، القواعد، الاجراءات والمؤسسات التي تمكن من إدارة الموارد المالية للمؤسسات، وتوجيهها نحو استثمارات ذات عوائد وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من الأساليب الرقابية، بالاضافة الى مجموعة من المعايير المتعلقة بالشفافية، المساءلة، المساواة والمسؤولية الاجتماعية.

2- المسؤولية الاجتماعية للبنوك الاسلامية: تعتبر المسؤولية الاجتماعية من بين المفاهيم المتغيرة تبعا لتطور البيئة الاقتصادية والاجتماعية وهي من بين العديد من المصطلحات المرتبطة بمفهوم التنمية المستدامة، حيث يتوجب على المؤسسات من خلال بحثها عن الثروة وتحقيق الأرباح وتعظيمها، الاهتمام والالتفاف حول عنصر البيئة من خلال المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع الالتزام بأخلاقيات العمل .

فقد عرف (Wartick et Cochan 1985)المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها "العملية التي تدمج المبادئ التي تنظم هذه المسؤولية، والعمليات المتبعة لتنفيذ القدرة المسؤولة والسياسات التي تولدها الحلول المتبنية للمسؤولين اجتماعيا " (Allouche, Huault, & Schmidt, 2004, p. 410)

2-1-مبادئ المسؤولية الاجتماعية: تستند المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على مجموعة من المبادئ الأساسية وذلك وفق المخطط الموالي:

الشكل رقم(01): مبادئ المسؤولية الاجتماعية

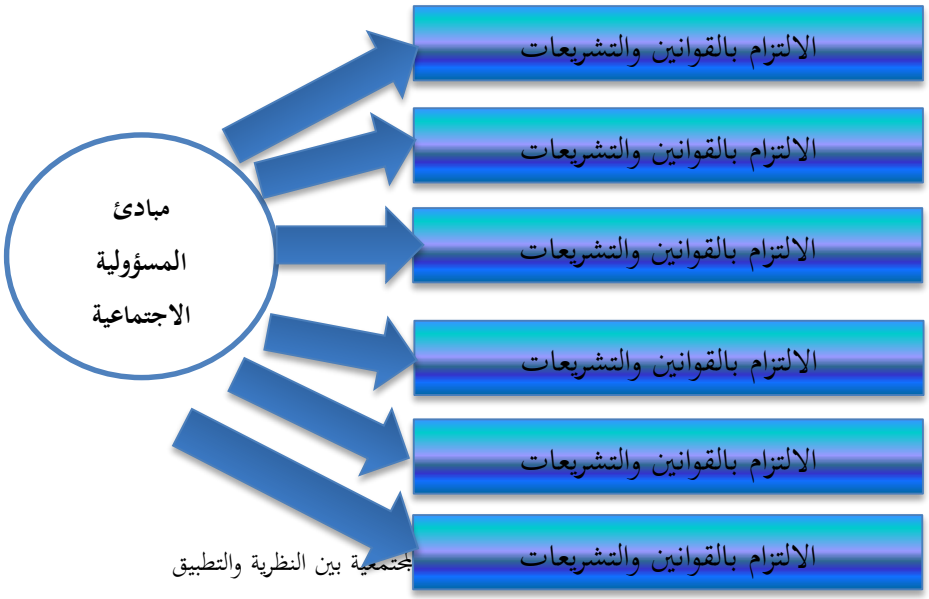

المجتمعية بين النظرية والتطبيق

http://www.forum.yemenbest.com/showthread.php?t=151

–مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية: من خلال اعتراف المؤسسة بتنوع مصالح الأطراف المعنية وتنوع في أنشطة ومنتجات المؤسسة وغيرها من العناصر التي يمكن أن تؤثر على مختلف الأطراف المعنية.

–مبدأ الاذعان: تلتزم المؤسسة بجميع القوانين واللوائح التنظيمية السارية المحلية والدولية المنفذة طبقا لمجموعة من الاجراءات الراسخة.

–مبدأ احترام الأعراف الدولية: تحترم المؤسسة جميع الاتفاقيات الدولية والحكومية، بالاضافة الى مختلف اللوائح التنفيذية والمواثيق عند قيامها بتطوير ممارساتها للمسؤولية الاجتماعية.

–مبدأ القابلية للمساءلة: تصرح المؤسسة بشكل مستمر للجهات المسؤولة والسلطات القانونية ومختلف الأطراف المعنية بطريقة واضحة مختلف سياساتها وقراراتها والاجراءات المتخذة من قبلها التي تتحمل مسؤوليتها بشكل مباشر ومختلف الآثار المتوقعة المتعلقة بالرفاهية المجتمعية وتأثيرها على التنمية المستدامة.

–مبدأ الشفافية: تفصح المؤسسة بشكل دائم وواضح ودقيق عن سياساتها وأنشطتها وقراراتها المتعلقة بتأثيراتها على البيئة والمجتمع.

–مبدأ احترام الحقوق الأساسية للانسان: من خلال تنفيذ المؤسسة للسياسات التي من شأنها العمل على احترام حقوق الانسان الموجودة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالحوكمة المالية

يرتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالعديد من المفاهيم ذات العلاقة المباشرة بها، ومن بين هذه المفاهيم مصطلح الحوكمة المالية والتي ترتكز على تسيير مختلف الموارد المالية للمؤسسات، بالاضافة الى ضبط مختلف العلاقات مع أصحاب المصالح داخل المؤسسات وبالدرجة الأولى المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال وذلك وفقا لما تقتضيه ممارسات المهنة وأخلاقيات الأعمال المرتكزة على تطبيق مبدأ الشفافية، المساءلة، المساواة والمسؤولية الاجتماعية، وعليه فإن مفهوم الحوكمة المالية مع مصطلح المسؤولية الاجتماعية في التسيير الجيح لموارد أصحاب المصالح وتحديد مسؤوليات المؤسسات اتجاههم وهذا ما يتجسد من خلال النظريات الأساسية لنظام الحوكمة المالية والمتمثلة في كل من نظرية الاعتماد على الموارد ونظرية أصحاب المصالح الى جانب نظرية المسؤولية الاجتماعية.

1–العلاقة بين النظريات الثلاث للحوكمة المالية والمسؤولية الاجتماعية:

نظرية أصحاب المصلحة تأتي من خلال ارتباطها بالسياسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، فوفقا ل (S.Mercier 1999) أصحاب المصلحة هم جميع الأطراف الفاعلة المسؤولة عن المساهمة في رأس مال المؤسسة أو الأطراف العاملين بها، أي كل الأطراف التي لديها دور في زيادة قيمة ورأس مال المؤسسة مع ضمان نموها، فحسب (Freeman 1948) أصحاب المصلحة هم "أي مجموعة أو فرد قد يؤثر أو قد يتأثر بتحقيق أهداف الشركة "، وعليه فنظرية أصحاب المصلحة تتوقف على مدى التزام الأفراد بأخلاقيات العمل في الرفع من قيمة وعائد رأس المال المستثمر للمؤسسة، وهنا يظهر الجاني المالي لنظام الحوكمة المالية، فالاعتبارات السلوكية الأخلاقية هي أساس تطور هذه النظرية وحسب كل من (T.Donaldson et L.E. preston 1995) الأساس المعياري لنظرية أصحاب المصلحة ليس الاعتماد على استخدام الأساليب الكمية لجمع البيانات و المعلومات لاختبار صحة الفرضيات المفروضة من قبلها، بل يجب إسنادها على المسائل المعيارية من خلال تحديد الالتزامات الأخلاقية التي يجب على

أصحاب المصلحة أن يلتزموا ويعملوا وفقها التي تعمل على توجيه استثمارات المؤسسة الى خلق العائد. (Damak , Salma , & yvon , 2003, pp. 02-03-07)

أما نظرية المسؤولية الاجتماعية ظهرت لإتمام ما جاءت به نظرية أصحاب المصالح كون نظرية أصحاب المصلحة تراعي مختلف الحقوق والالتزامات القانونية، المالية الواجبة من قبل المؤسسات نحو هذه الأطراف، فنظرية المسؤولية الاجتماعية تفترض أن المؤسسة من خلال عمل مديريها ومسيريها تلتزم أخلاقيا بتحقيق وحماية مصالح جميع أصحاب المصلحة في المؤسسة (المساهمون، العمال المستهلكون، المجتمع والحكومة ...)(Attarça & Jacquot, 2005) ، حيث ترجع فكرة ظهور المسؤولية الاجتماعية إلى أعمال(Bowen 1953) فضرورة التفكير في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات نتيجة سعي المجتمع إلى إدماج قيم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات التي ينظر من خلالها الى المؤسسات كفرد اجتماعي، وحسب(mourad attarça ,thierry jacquot 2005) يعبر مصطلح المسؤولية الاجتماعية إلى رؤية المؤسسة التي لا يجب أن يكون هدفها الوحيد والأساسي هو تجميع المدخرات وتحقيق عوائد لصالح المساهمين ولكن من أجل تحقيق التوافق والتوازن بين المصالح المختلفة لجميع الأطراف ذات العلاقة وفي هذا الاطار عملت العديد من المؤسسات على إصدار العديد من اللوائح والقوانين التي تتضمن مختلف الأحكام المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية كبرنامج الاتفاق العالمي الذي أطلقته الأمم المتحدة عام 2000 بهدف تعزيز الممارسات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والبيئة داخل المؤسسة، الى جانب تقرير المفوضية الأوروبية عام 2001 الذي يهدف إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات وفي عام 2001 أصدر البرلمان الفرنسي (Déjean و Gond، 2004) قواعد تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.

وفي المقابل تأتي نظرية الاعتماد على الموارد حيث أن أساس هذه النظرية أن المؤسسات التي ترغب في النمو والبقاء مدة أطول لابد لها من القيام بمجموعة من المعاملات فيما بينها مع محيطها الداخلي والخارجي الذي تعمل فيه للحصول على مختلف الموارد التي تحتاجها لضمان استدامتها (yassine, pp. 20-21)، فحسب (Charreaux 2000) " في نظرية الاعتماد على الموارد ، فإن مجلس الإدارة ليس سوى

وسيلة للحد من السلطة الخارجية، التي تسعي إلى استخراج الحد الأقصى للمبلغ السنوي، ولا تتدخل الاعتبارات الخاصة بخلق القيم" (charreauxle, 2000, p. 11)، حيث أن أساس نظرية الاعتماد على الموارد هو اعتبار مجلس الادارة وسيط بين المؤسسة ومواردها الخارجية التي تمكنها من تحقيق عوائد والرفع من كفاءة أدائها (Kiel & Nicholson, 2003, pp. 190-191)، فهي ترتكز على أساس دور المديرين في الوصول الى الموارد التي تحتاجها المؤسسة، هنا تظهر العلاقة بين نظرية المسؤولية الاجتماعية ونظرية الاعتماد على الموارد من خلال المسؤولية الاجتماعية للمديرين في المؤسسات اتجاه موارد المؤسسة وهنا يظهر التطبيق الفعال لنظام الحوكمة المالية.

وفي اطار هذه العلاقة أصدرت لجنة الأبعاد المالية سنة 1992(Cadbury)تقرير يحمل عنوان الأبعاد المالية لحوكمة المؤسسات، وبعدها قامت العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية والعالمية بتفسير مصطلح الحوكمة كل حسب وجهة نظره حيث أصدرت العديد من المبادئ المتعلقة بممارسة الجيدة لقواعد الحوكمة من بينها البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى جانب العديد من المنظمات الأخرى كالمركز الدولي للمشروعات الخاصة وصندوق النقد الدولي ومعايير لجنة بازل المصرفية (development, 2004, p. 14)، لتليها مباشرة سلسلة الأزمات المالية التي أدت بدورها إلى انهيار المؤسسات العالمية في نهاية عام 2001 (enron ,woldkom) وتعثر العديد من المؤسسات الأخرى نتيجة لمختلف الصعوبات المالية التي واجهتها من حيث انعدام التمويل وصعوبة الحصول على السيولة بسبب فقدان الثقة من قبل المستثمرين في هذه المؤسسات كل هذه المشاكل كانت نتيجة لتلك الأزمات مثل: "مؤسسة سويس آير "،" فرانس تليكوم " ، وبعدها مباشرة انهارت المؤسسات الأمريكية عام 2002 التي أصدر من خلالها قانون (Sarbanes – oxleyat) الذي ركز من خلاله على إمكانية ودور حوكمة المؤسسات في التقليل والحد والقضاء على الفساد المالي والإداري الذي تعاني منه مختلف المؤسسات (خضرة، 2014-2015، صفحة 25) الأمر الذي تطلب تطبيق معايير حوكمة المؤسسات بشكل واسع من قبل الدول باعتبارها كضمان يمكن من خلاله القضاء على مختلف التجاوزات التي تحدث في هيكل وأنظمة

المؤسسات إلى جانب اعتبارها الآلية التي يمكن بواسطتها القضاء على مشكل تضارب المصالح بين مختلف أصحاب المصالح في المؤسسات .

من خلال الاطلاع على النظريات السابقة للحوكمة والأبحاث المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية يلاحظ أنه توجد علاقة تربط بينهما، حيث يشير (Elkington) الى وجود تداخل بين نظام الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة (J, 2006, p. 522)، فالحوكمة المالية الجيدة وأبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تؤدي الى تحقيق التنمية الاجتماعية، حيث أن كلا النظامين يؤديان الى تحقيق ربح دائم وضمان استمرارية أعمال المؤسسة (Marsiglia & Falautano, 2005, p. 467)، حيث قام (Honcok) بوضع مخطط يشمل الركائز الأربع للمسؤولية الاجتماعية ومن بينها استيراتيجية الحوكمة، بالاضافة الى رأس المال البشري، أصحاب المصالح والبيئة واستنتج من هذا النموذج أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عبارة عن مسؤولية مجلس الادارة، ونظام الحوكمة الفعال قاعدة أساسية لمسؤولية اجتماعية مستدامة (H J.، 2005).

المحور الثالث: ثنائية الحوكمة المالية والمسؤولية الاجتماعية ودورهما في تحقيق التنمية الاجتماعية –البنك الاسلامي الأردني نموذجا–

1–التعريف بالبنك الاسلامي الأردني محل الدراسة:

أنشأ البنك الاسلامي الأردني كشركة مساهمة عامة خلال سنة 1978 بموجب أحكام قانون الشركات رقم 12 لسنة 1964مقره عمان، يتمثل عمل البنك في تقديم جميع الأعمال المالية، المصرفية، الاستثمارية والتمويلية المنظمة من دون الربا وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية، حيث يحتوي على 8 فروع و28 مكتبا مصرفيا، من خلال مختلف الشركات التابعة له، حيث يخضع في أعماله لأحكام قانون البنوك، يقدر رأس مال البنك المصرح به ب 200 مليون دينار، أسهم البنك الاسلامي الأردني مدرجة في بورصة عمان، الأردن، تنفيذا لإلتزام البنك الإسلامي الأردني بمقتضى عقد تأسيسه ونظامه الأساسي بوجوب تقيده بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتنفيذا لما جاء في قانون البنوك، عيّن البنك بقرار من الهيئة

العامة للمساهمين هيئة رقابة شرعية من أربعة أعضاء ويكون رأيها ملزما للبنك، وتتولى الهيئة مراقبة أعمال البنك وأنشطته من حيث الإلتزام بأحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية وإبداء الرأي الشرعي في صيغ العقود اللازمة لأعمال البنك وأنشطته، وإصدار تقرير سنوي للهيئة العامة للمساهمين، ويقدم البنك خدماته المصرفية والاستثمارية والتمويلية من خلال فروعه البالغة (83 فرعاً و 25مكتب) والمنتشرة في جميع أنحاء دولة الأردن، كما يقدم خدمات الصراف الآلي والتي يبلغ عددها في الفروع والمرافق العامة في جميع أنحاء الأردن (266) جهازاً، ويعمل في البنك الإسلامي حوالي (2440) موظفاً وموظفة يتصفون بالخبرة والدراية الكافية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، كما بلغ عدد حسابات العملاء العاملة في البنك حوالي (927) ألف حساب، واستطاع البنك أن ينمو نموا وسريعا ، وأن يرسخ مكانته في مقدمة البنوك الأردنية ،إذ استطاع تقديم خدمات مصرفية واستثمارية للمتعاملين وفق ضوابط الشريعة الاسلامية في الاقتصاد الإسلامي (الأردني، 2019، صفحة 112)

مبادئ الحوكمة المالية في البنك الاسلامي الأردني:

تلعب الحوكمة المالية دورا هاما في تحسين بيئة عمل البنك الاسلامي وتسيير موارده المالية باعتبار الأردن من بين الدول التي ينشط فيها هذا النوع من البنوك موجهة أهدافها نحو تحقيق التنمية ومواصلة عملية النمو من خلال الاعتماد على سياسات مالية جيدة من خلال شفافية إدارة البيانات والمعلومات والميزانية المالية العامة للبنك خصوصا فيما يتعلق بإيرادات الاستثمارات والتمويلات كأساس هام لتحقيق التنمية المالية وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التنمية في دولة الأردن، وبالتالي فالعمل على تسيير وتحسين مؤشرات الحوكمة المالية هي إحدى المهام الأساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال الشفافية في أداء الأعمال.

وفي ما يلي سوف نعمل على ذكر المبادئ الأساسية للحوكمة المالية في نظام البنك الأردني الاسلامي:

مبدأ المساءلة :من خلال العمل على مساءلة كل المسؤولين عن إدارة أعمال البنك من خلال شفافية البيئة المؤسسية وشفافية الأنظمة، ففعالية وكفاءة استخدام وتطبيق معايير الحوكمة المالية تكون من خلال مدى قدرة مساهمة مسؤولي البنك في مساءلة مجلس إدارة البنك.

مبدأ الشفافية والافصاح:

مبدأ المسؤولية الاجتماعية:

كما تتجلى مظاهر تطبيق الحوكمة المالية في البنك الاسلامي الأردني فيمايلي: (الأردني، التقرير السنوي الحادي والأربعون، 2019، الصفحات 42-49)

-حماية أصحاب حسابات الاستثمار المشترك من بين مظاهر تطبيق نظام الحوكمة المالية: وذلك من خلال قيام البنك بحماية حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك، من خلال إقرار السياسات التي تنظم علاقة أصحاب الحسابات مع المساهمين.

-أنظمة الرقابة الداخلية من بين مظاهر تطبيق نظام الحوكمة المالية: من خلال مسؤولية مجلس إدارة البنك عن وضع مختلف الأنظمة واجراءات الرقابة الداخلية التي من شأنها العمل على تفعيل نظام الحوكمة المالية على مستوى إدارة البنك الاسلامي الأردني من خلال تقديم بيانات مالية دقيقة ينتخللها مبدأ الشفافية في الافصاح عنها، الى جانب كفاءة وفعالية أداء مختلف العمليات التشغيلية الخاصة بالبنك، فعالية إجراءات حماية أصول وممتلكات البنك.

-لجنة إدارة المخاطر المالية من بين متطلبات تطبيق نظام الحوكمة المالية في البنك الاسلامي الأردني: تعمل على مساعدة مجلس إدارة البنك على إدارة مختلف المخاطر التي يتعرض لها كمخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، كما تعمل على مراقبة مختلف جوانب البنك المخاطر، والتي تعمل على دراستها وأسباب حدوثها، كما تعمل على قياس وضبط مراقبة المخاطر التي يتعرض لها البنك.

لجنة التدقيق من بين مظاهر تطبيق نظام الحوكمة المالية في البنك الاسلامي الأردني: تعمل هذه اللجنة على مراجعة مختلف البيانات المالية المتعلقة بالبنك، مراجعة مختلف العمليات المحاسبية التي لها أثر مباشر على البيانات المالية، العمل على مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية على مستوى البنك، كما تقوم بمراجعة تقارير مدقق الحسابات الخارجي حول أنظمة الرقابة الداخلية ونظام المعلومات.

لجنة التسهيلات الإئتمانية ضمن متطلبات تطبيق نظام الحوكمة المالية على مستوى البنك الاسلامي الأردني: مهم هذه اللجنة دراسة مختلف طلبات الحصول على التسهيلات المصرفية المباشرة وغير المباشرة.

توحيد القوائم المالية من مظاهر تطبيق نظام الحوكمة المالية في البنك الاسلامي الأردني : تتضمن القوائم المالية الموحدة للبنك ومختلف الشركات التابعة له الممولة من أموال البنك الذاتية، ومن أموال الإستثمار المشترك والتي تخضع لسيطرته، وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك للحصول على مختلفال منافع من أنشطتها المختلفة، ويتم إستبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصاريف فيما بين البنك والشركات التابعة.

كما يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك وبإستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يتم فيه تحكم وسيطرة البنك على الشركات التابعة له (الأردني، التقرير السنوي الحادي والأربعون، 2019، صفحة 113)

3-الجانب الاجتماعي(برامج المسؤولية الاجتماعية) للبنك الاسلامي الأردني:

ويشير الى العلاقة بين الطبيعة والأفراد العاملين بالبنك والى تحقيق رفاهية المجتمع وتحسين نوعية الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية مع ضرورة احترام حقوق الانسان، كما يؤدي الى تنمية مختلف الثقافات وزيادة مشاركة المجتمع للبنوك في اتخاذ وصنع القرار.

حيث استمر البنك في ممارسة مسؤوليته الاجتماعية من خلال العمل على ترسيخ مبادئ الشريعة الاسلامية في مجمل المعاملات المصرفية التي يقوم بها وفي علاقته مع مختلف أصحاب المصالح والمحيط الخاري الذي ينشط فيه البنك، ومن بين نماذج التزام البنك بمسؤوليته الاجتماعية خلال عام 2019 نجد: (الأردني، التقرير السنوي الحادي والأربعون، 2019، الصفحات 22-25)

3-1-المسؤولية الاجتماعية في مجال البحث العلمي والتدريب المهني:

أولى البنك اهتمامه بجانب البحث العلمي وأنشطة التدريب، حيث عمل على تمويل هذه الأنشطة، حيث بلغ عدد المصاريف التي تم انفاقها من قبل البنك على أنشطة التعليم والتدريب عام 2019 حوالي 256 ألف دينار، والتي توزعت على الشكل التالي:

الجدول رقم (01): توزيع المصاريف المنفقة من طرف البنك الاسلامي الأردني على أنشطة التعليم والتدريب خلال عام 2019.

البيان	ألف دينار
نفقات مباشرة لأكاددیمية تدريب البنك	4.2
مساهمة في نفقات دراسة وتدريب الموظفين	143.9
مشاركة في نفقات معهد الدراسات المصرفية التابع للبنك المركزي الأردني	11.9
رعاية مؤتمرات علمية ومؤسسات تعليمية	96.1
المجموع	256.1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير البنك السوداني الأردني لعام 2019، ص23.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن البنك الاسلامي الأردني ينفق أكبر مبلغ من أمواله في المساهمة في نفقات دراسة وتدريب الموظفين حيث قدر المبلغ عام 2019 ب 143.9 ألف دينار، وهذا مايعكس اهتمام البنك الاسلامي الأردني بتنمية كفاءة ومهارات الموظفين على مستوى البنك وفروعه.

3-2-التبرعات:

عمل البنك الاسلامي الأردني على دعم العديد من الفعاليات الاجتماعية والتظاهرات الثقافية، بالاضافة الى تقديم التبرعات لأنشطتها المختلفة، ومن بين هذه الفعاليات والتظاهرات، الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية وصندوق الأمان لمستقبل الأيتام ومشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية والمسابقات التي أقامتها وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية لحفظ القرآن الكريم وجمعيات المحافظة على القرآن الكريم وغيرها من النشاطات الاجتماعية والثقافية التي تقام في الأردن حيث بلغ إجمالي التبرعات التي

قدمها البنك داخل الأردن خلال عام 2019 لمثل هذه الفعاليات والتظاهرات حوالي 811 ألف دينار، موزعة على النحو التالي:

الجدول رقم(02): إجمالي التبرعات التي قدمها البنك داخل الأردن خلال عام 2019 لمختلف التظاهرات والفعاليات.

البيان	العدد	ألف دينار
الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية	1	70.0
الهيئة الخيرية الهاشمية	2	7.0
صندوق الأمان لمستقبل الأيتام	1	42.5
مركز الحسين للسرطان	1	45.0
جمعيات ومسابقات حفظ القرآن الكريم	2	13.0
جمعيات وهيئات خيرية ولجان زكاة	48	357.2
مؤتمرات علمية وبرامج تعليمية وثقافية	6	13.2
لجان مساجد	2	6.1

المصدر: تقرير البنك الاسلامي الأردني، 2019، ص 23.

4-مساهمة البنك الاسلامي الأردني في التنمية الاجتماعية:

شملت عمليات التمويل التي نفذها البنك الإسلامي الأردني في السوق المحلي في إطار تشجيع عملية التنمية الاجتماعية، مختلف الأنشطة والمرافق الاجتماعية، وقد استفادت من هذه التمويلات عدد من المرافق الصحية والتعليمية، والعديد من المشاريع العقارية وخدمات النقل، وكانت حصص القطاعات الاقتصادية من أرصدة التمويل على النحو الموالي:

الجدول رقم (03): حصص القطاعات الاقتصادية من أرصدة التمويل. (ملايين الدنانير)

البند/السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019

الانشاءات وقطاع الإسكان	745.8	869.0	1018.9	1.070.7	1093.8	1097.3
خدمات النقل وتمويل شراء السيارات	745.8	410.1	476.8	490.5	472.7	464.5
السياحة والفنادق والمطاعم	2.4	8.3	27.8	33.5	32.6	30.7
الخدمات والمرافق العامة	500.9	769.2	640.4	572.0	573.1	799.1
أغراض أخرى	195.1	117.0	80.6	59.1	60.5	37.6

المصدر: التقارير السنوية للبنك الاسلامي الأردني للفترة من 2010 – 2019

نلاحظ من الجدول السابق أن عمليات التمويل التي نفذها البنك الإسلامي الأ ردني خلال الفترة الممتدة من 2014 الى 2019 شملت العديد من القطاعات والمرافق، الأنشطة والخدمات، حيث تحصل قطاع الانشاءات والاسكان الجزء الأكبر أو الحصة الكبيرة من التمويل المقدم من قبل البنك الاسلامي الأردني طيلة فترة الدراسة، ثم يليه قطاع خدمات النقل وتمويل شراء السيارات.

مساهمة البنك الاسلامي الأردني في عملية التشغيل:ساهم البنك الاسلامي الأردني بشكل كبير في توظيف عدد من أفراد، حيث يوضح الشكل الموالي تطور عدد الموظفين على مستوى البنك خلال الفترة الممتدة من 2009 الى 2019:

الشكل رقم(02): تطور عدد الموظفين في البنك الاسلامي الأردني خلال السنوات العشرة الأخيرة

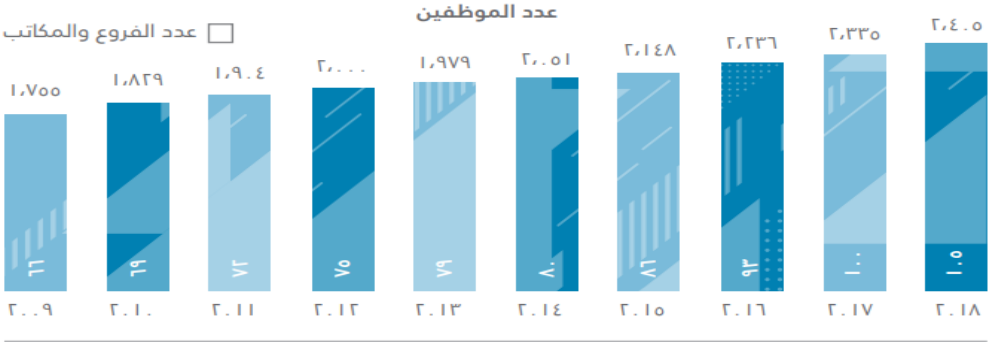

المصدر: التقرير السنوي للبنك الاسلامي الأردني (2018).

نلاحظ من خلال الشكل السابق تزايد عدد الموظفين من سنة الى أخرى، حيث بلغ عدد موظفي البنك 2.405 موظفا بنهاية عام 2018، وهذا مايعكس النمو السريع للبنك وفروعه والذي يؤدي الى زيادة عدد الموظفين.

خاتمة:

من خلال دراستنا ثنائية المسؤولية الاجتماعية والحوكمة المالية في البنك الاسلامي الأردني ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية تم التوصل الى النتائج التالية:

-الحكومة الأردنية تسعى إلى تكييف قطاع البنوك الاسلامية مع متطلبات النظام الدولي الجديد وذلك من خلال مساهمته في الالتزام بتطبيقات نظام الحوكمة المالية، الى جانب الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية التي تعتبر من بين الوسائل المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية.

-تعتبر البنوك الاسلامية من بين أهم القطاعات الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد في تمويل الاستثمارات في الوقت الحالي بسبب توجه العديد من الدول الى تفعيل دور هذا النوع من البنوك في تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب تحقيق الرفاهية الاجتماعية والتنمية المالية.

- يعمل البنك الاسلامي الأردني على الرفع من مستوى كفاءة وشفافية هيكله التنظيمي .

-إن تطبيق معايير نظام الحوكمة المالية ومبادئ المسؤولية الاجتماعية في البنك الاسلامي الأردني يطرح صور متعددة لإستخدام موارد وأموال البنك استخداما واسعا لتشغيل عدد كبير من اليد العاملة وبالتالي تحقيق التنمية الاجتماعية.

اقتراحات:

-الاهتمام بتوسيع درجة امتثال البنوك الاسلامية لمبادئ الحوكمة المالية والمسؤولية الاجتماعية على مستوى مختلف الفروع التابعة له على اختلاف أحجامها وأنواعها.

-الاهتمام بالامتثال لمختلف أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

- العمل على دعم مختلف برامج المسؤولية الاجتماعية ونظام الحوكمة المالية من خلال تفعيل مبدأ الشفافية والافصاح، المساواة وسيادة القانون.

. قائمة المراجع:

1- Allouche. J, Huault .I& Schmidt G,(2004) . *Responsabilité sociale des entreprises: la mesure détournée ?* .XVème Congrès de l'AGRH, 2390-410.

2-M Attarça و، T Jacquot .(2005) .*La représentation de la Responsabilité Sociale des Entreprises: une confrontation entre les approches 13.*

5-charreauxle, G. (2000).le conseif d'administration dans les théories de la gouvernance. *pole d'économie et de gestion(Iae-latec 2,bd Gabriel, opct 26611.*

6-Déjean, F, & Gond, J. P .(2004) .La responsabilité sociétale des entreprises: enjeux stratégiques et méthodologies de recherche . *Finance Contrôle Stratégie7(1),5-31.*

7-Hancock J .(2005) .Investing in Corporate Social Responsibility: A Guide to Best Practice .*Business Planning & the UK's Leading Companies*.

8- Elkington. J. (2006). governance for sustainability, Corporate Governance. *An International Review*, 522.

9-Kiel, G., & Nicholson, G. (2003). Board composition and corporate performance: How the Australian experience informs contrasting theories of corporate governance. *Corporate governance: an international review, 11*(3), 189-205

10-Marsiglia, E., & Falautano, I. (2005). *Corporate social responsibility and sustainability challenges for a Banc assurance Company.* The Geneva Papers.

11-Organisation for economic cooperation and development .(2004) . *improving corporate governance standards :the work of the OECD and the principles white.*

12-yassine, M. *le dévoloppement des pme et la bonne gouvernance –cas filiale trans-canal /ouest SPA unit II relizane.thése de magister, en gouvernance d'entreprises* ecole doctorale,*université abou-bakr bel kaid-telemcen.*

13-البنك الاسلامي الأردني. (2019). التقرير السنوي الحادي والأربعون. الأردن: البنك الاسلامي الأردني .

14-البنك الاسلامي الأردني. (2019). التقرير السنوي الحادي والأربعون. الأردن: البنك الاسلامي الأردني.

15-حبار عبد الرزاق. (2009). الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي حالة دول شمال افريقيا. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، العدد السابع.

16-صديقي خضرة. (2014-2015). *واقع تطبيق الحوكمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة مؤسسة أن .سي .أ رويبة الجزائر*، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر).